جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون/دبلوم عالي

التعداد السكاني ودوره على العملية الانتخابية في العراق

بحث تقدم به الطالب

علـــي صاحـــب علـــي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون العام

دبلوم الانتخابات والحكم الرشيد

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

احمد خضير عباس الرماحي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

(بِـــــــسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)

لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا

صدق الله العلي العظيم

سورة مريم/ الآية ٩٤

الاهـــداء

إلى من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا .....

نبينا الأكرم ﷺ وأهل بيته الطيبين الطاهرين

الى استاذي ومعلمي الأول الذي علمني أبجديات الحياة وعلمني كل ما أعرف عنها والذي كان وما زال مرشدي بكل خطوة .....

أبي أطال الله في عمره

الى الشمس التي سطعت بخيوطها الذهبية الدافئة ولونت أيام عمري وسنيني ....

أمي أطال الله في عمرها

الى من منحتني كثيراً من وقتها وشاركتني المشوار .....

زوجتي الحبيبة

الى من هم عزوتي وسندي و أركان البهجة وأسباب الأبداع .....

اخوتي وأخواتي حفظهم الله

الشـــكر والعرفان

الشكر والحمد لله رب العالمين الذي جعل الحمد مفتاحا لذكره وخلق الاشياء ناطقة بحمده وشكره والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم المشتق اسمه من اسم المحمود وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين أولي الكرم والجود ، على نعمه وفضله العظيم وتوفيقه لي في إتمام هذا العمل فله الحمد والشكر اولا وأخيرا.

و أتقدم بالشكر والعرفان الى حملة العلم وخزائنه الذين لم يدخروا جهدا في تقديم العون لي في مجال البحث وأخص بالذكر أستاذي أ.م .د احمد خضير عباس الرماحي ، والذي ما كان لهذا البحث أن يرى النور لولا نصائحه وتوجيهاته المستمرة .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة البحث وتحملهم عناء قراءتها .

و أتقدم بالشكر والعرفان الى اساتذتي في المرحلة التحضيرية الذين بذلوا أعظم الجهود العلمية لما قدموه لي من رعاية واهتمام كبير فجزاهم الله خير الجزاء وأحسن الجزاء.

و أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا المتمثلة بعميدها

(أ. د. زيد عدنان محسن) لرعايتها العلمية الكبيرة التي قدمتها لنا فجزاهم الله خير الجزاء واحسن الجزاء.

و أتقدم بالشكر والتقدير الى قسم القانون العام وأخص بالذكر السيد رئيس قسم القانون (أ.د. صعب ناجي عبود)

كما اخص بالشكر ايضا الكادر العامل في مكتبه معهد العلمين للدراسات العليا على جهودهم الخيرة والمستمرة في توفير المصادر الأساسية للبحث فجزاهم الله جميعا كل خير وسجل الله تعالى ذلك في ميزان أعمالهم.

ويقتضى واجب العرفان أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أهلي وعائلتي لانشغالي عنهم طيلة أيام الدراسة وكانوا خير عون لي ..... دعائي لهم بالصحة والعافية

المستخلص

إن للتعداد السكاني أهمية كبيرة في توفير الحقائق من أجل إدارة البلاد على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و له أيضاً أثر كبير في العملية الانتخابية والاثر الذي يرتبه في مراحل العملية الانتخابية وخاصة المراحل التحضيرية للعملية الانتخابية وخاصة في اعداد سجل الناخبين من خلال البيانات التي يوفرها التعداد حيث يمكن ان تحصل المفوضية العليا المستقلة على بيانات الناخبين بشكل دقيق ومفصل من هيئة الاحصاء والتعداد لاسيما أن التعداد الأخير أجري بطريقة الكترونية حديثة حيث اشتملت على جميع بيانات السكان ، وكذلك للتعداد السكاني أثر كبير في رسم الدوائر الانتخابية وهذه بدا واضحا من خلال ما تناولناه في البحث حيث ان البيانات والخرائط السكانية التي يمكن الحصول عليها من هيئة الإحصاء و التعداد تمكن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من الحصول على الحدود الإدارية لكل دائرة انتخابية من خلال الاعتماد على خرائط (GPS) المتطورة في تحديد المناطق وبهذه الطريقة يمكن توفير الجهد والوقت

والأموال على المفوضية لرسم الحدود لكل دائرة انتخابية ، وله أثر كبير في توزيع مراكز الاقتراع حيث يبين التعداد السكاني المناطق الاكثر كثافة سكانية والمناطق التي يقل فيها عدد السكان و حينئذٍ يمكن الاعتماد على بيانات التعداد السكاني في توزيع مراكز الاقتراع حيث تزداد مراكز الاقتراع في المناطق الأكثر كثافة وتقل في المناطق الاقل كثافة وكذلك مراعاة الطرق والمسافة بين الناخبين ومراكز الاقتراع بما يسهل على المواطنين الوصول بسهولة ويسر الى مراكز الاقتراع من اجل ممارسة حقهم في الانتخاب دون عناء او تكليف ، كذلك يمكن أن يكون للتعداد السكاني أثر كبير في توزيع مقاعد مجلس النواب حيث اشار الدستور العراقي الى نسبة معينة من السكان يمثلهم نائب في البرلمان وبالتالي يجب ان يتم توزيع المقاعد النيابية حسب الكثافة السكانية لكل دائرة انتخابية بشكل يتناسب مع عدد سكانها وفي هذه الحالة يمكن الحصول على بيانات واعداد السكان لكل دائرة انتخابية من خلال التعداد السكاني وبذلك يؤثر التعداد السكاني بشكل كبير في توزيع مقاعد مجلس النواب ويعطي لكل دائرة انتخابيه استحقاقها من التمثيل النيابي وبذلك يمكن القول ان الاعتماد على بيانات التعداد السكاني في العملية الانتخابية يطمئن جميع الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية سواء كانوا ناخبين او مرشحين في الانتخابات وكذلك يسهل عمل المفوضية في إدارة العملية الانتخابية ويجعل من بياناتها ذات طابع حقيقي وذات مصداقية اكثر .

قائمـــة المحتـــــويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	جـ
المستخلص	د

المحتويات	هـ
فهرس الخرائط والجداول	حـ
المقدمة	١
المبحث الأول : ماهية التعداد السكاني والعملية الانتخابية في العراق	٤
المطلب الأول : مفهوم التعداد السكاني	٥
الفرع الأول : التعريف بالتعداد السكاني لغتا واصطلاحا	٦
الفرع الثاني : الأسس القانونية للتعداد السكاني واهميته	٩
المطلب الثاني : مفهوم العملية الانتخابية	١٥
الفرع الأول : تعريف العملية الانتخابية ومراحلها	١٦
الفرع الثاني : الأسس القانونية للانتخابات	٢٢
المبحث الثاني : اثر التعداد السكاني في ترشيد العمليـــة الانتخابية	٢٥
المطلب الأول : أهمية التعداد السكاني في توفير البيانات الإحصائية للعملية الانتخابية	٢٦
الفرع الأول : استخدام الإحصاءات السكانية في اعداد سجل الناخبين وفقا للتوزيع الجغرافي	٢٧
الفرع الثاني : توظيف الإحصاءات السكانية في توزيع مراكز الاقتراع	٣٣
المطلب الثاني : التحديات في توظيف بيانات التعداد السكاني في العملية الانتخابية	٤١
الفرع الأول : إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية استنادا الى بيانات التعداد السكاني	٤٢
الفرع الثاني : التحديات التي تواجه الأنظمة الانتخابية في توزيع مقاعد مجلس النواب في ظل التعداد السكاني الأخير	٤٧
الخاتمة	٥٢
قائمة المصادر والمراجع	٥٤
المستخلص باللغة الإنكليزية	٥٩

فهرست الخرائط

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للتصويت العام	٣٧

	في العراق سنة ٢٠٢١	
٢	التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية ضمن الدائرة الثالثة لمحافظة بابل سنة ٢٠٢١	٤٠

فهرست الجداول

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للتصويت العام في العراق سنة ٢٠٢١	٣٨
٢	التوزيع المكاني للمراكز الانتخابية ضمن الدائرة الثالثة لمحافظة بابل سنة ٢٠٢١	٣٩

فهرست الاستمارات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	استمارة التعداد السكاني	٣٢

فهرست المخطط البياني

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	مخطط بياني يوضح دور التعداد السكاني على العملية الانتخابية في العراق	٥٣

المقدمة

أولا : التعريف بموضوع البحث :-

للتعداد السكاني أهمية كبيرة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية السياسية حيث إن البيانات والإحصاءات التي يفرزها التعداد السكاني هي البنية الأساسية التي تبني الدولة عليها خططها الانية والمستقبلية وكلما كانت هذه البيانات والإحصاءات شمولية ودقيقة كلما كانت الخطط اكثر تنموية و واقعية ويمكن الاعتماد عليها في رسم خطط الدولة المستقبلية ، وتمثل المعلومات الإحصائية التي يتم الحصول عليها عن طريق التعداد السكاني ركيزة أساسية في عملية التنمية التي تتبعها الدول في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها . وهذه المعلومات يتم الاستعانة بها لتنفيذ الخطط المستقبلية للدول ، فهي تمثل بيانات قوية لا بد من الحصول عليها لتنفيذ تلك الخطط ، وفي العراق يكتسب التعداد السكاني أهميه خاصة نظرا لطبيعة البنية السكانية المتنوعة، والتباينات الديموغرافية بين المحافظات فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية التي مر بها البلد خلال العقود الأخيرة، والتي أثرت بصورة مباشرة في دقة البيانات المتاحة وفي اليات توزيع الموارد والسلطات .وتستند العملية الانتخابية في العراق على مجموعة من الاسس القانونية والدستورية التي تهدف الى ضمان تمثيل عادل لمكونات الشعب العراقي كافة في مجلس النواب . ومن بين أهم هذه الأسس هو الاعتماد على البيانات السكانية الدقيقة عند تحديد عدد المقاعد الانتخابية لكل محافظة، وترسيم الدوائر الانتخابية وتنظيم توزيع مراكز الاقتراع وتحديد نسب المشاركة ، وكذلك إجراء عمليات تحديث سجل الناخبين بصورة مستمرة، ولأن الانتخابات تمثل جوهر العملية الديمقراطية، فإن أي خلل في البيانات السكانية قد يؤدي الى خلل في العدالة الانتخابية وسوء في توزيع المقاعد او في تمثيل مكونات الشعب العراقي او في ضمان حق المشاركة السياسية لجميع المواطنين من دون استثناء . وقد عانى العراق لفترات طويلة من غياب تعداد سكاني شامل حيث إن آخر تعداد سكاني كان عام ١٩٩٧ ولم يشمل جميع المحافظات، إضافة الى التغييرات الديموغرافية الكبرى التي شهدتها البلاد نتيجة الحروب والتهجير والنزوح الداخلي . هذا النقص في البيانات شكل تحديا كبيرا أمام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عند تنظيم الدورات الانتخابية المتعاقبة حيث اضطرت للاعتماد على تقديرات وبيانات غير مكتملة لبعض الوزارات الامر الذي اثار عديداً من الاشكالات المتعلقة بعدالة التمثيل وتوزيع المقاعد وبعد إجراء تعداد سكاني في سنة ٢٠٢٤ تتجدد الحاجة الى دراسة أثر التعداد في تحسين العملية الانتخابية، وتحقيق التوازن بين المحافظات وتعزيز الثقة في نتائج الانتخابات، وتقليل الطعون والنزاعات التي غالبا ما تنشأ نتيجة غياب بيانات دقيقه. و يسهم التعداد في توفير قاعدة بيانات رسمية تستخدم في تحديث سجلات الناخبين وتحديد مراكز الاقتراع وفق الكثافة السكانية وتوزيع الموارد المخصصة للعملية الانتخابية بطريقه اكثر تنظيما وكفاءة، وعليه فإن هذا البحث يهدف الى تحليل اثر التعداد السكاني في العملية الانتخابية في العراق وبيان أهميته في تحقيق التمثيل العادل ومعالجة التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في ظل غياب بيانات دقيقه إضافة الى توضيح الجوانب القانونية والدستورية التي ترتبط بين التعداد السكاني والانتخابات و يناقش البحث كيفية توظيف نتائج التعداد المستقبلي في بناء نظام

انتخابي اكثر عدالة وشفافية وينسجم مع تطلعات الشعب العراقي نحو تعزيز ديمقراطية وبناء مؤسسات دوله مستقرة .

ثانيا" : أهمية البحث: -

تتجلى أهمية التعداد السكاني في عدد من المرتكزات الأساسية:

١ - يُعدّ التعداد المصدر الرئيس للبيانات المتعلقة بخصائص السكان وأنماط توزيعهم الجغرافي، لما يوفره للدولة من معلومات دقيقة بشأن حجم السكان وتركيبتهم ومناطق انتشارهم.

٢ - كما يسهم التعداد السكاني في تقديم صورة شاملة لعملية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، وذلك بالاستناد إلى مستويات الكثافة السكانية في كل دائرة انتخابية، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من العدالة والتوازن في التمثيل الانتخابي.

٣ – من خلال البيانات والإحصاءات التي نحصل عليها من التعداد السكاني يمكن تسهل اجراء العملية الانتخابية ولهذه البيانات أهمية في اعداد سجل الناخبين و توزيع مراكز الاقتراع وتوزيع مقاعد مجلس النواب على أساس هذه البيانات.

ثالثا" : هدف البحث

يوضح البحث أهمية التعداد السكاني في العملية الانتخابية وكيفية توظيف بيانات واحصاءات التعداد السكاني من خلال معرفة الكثافة السكانية وعدد الناخبين في كل دائرة انتخابية لغرض دراسة هذه البيانات وتحليل واقعيتها للاستفادة منها في اجراء الانتخابات ويمكن توظيف هذه البيانات من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تسهيل اجراء الانتخابات وتوضيح دور التعداد السكاني في العدالة والمساواة في التمثيل السياسي وكذلك تعزيز الشفافية والثقة بين المواطنين والمؤسسات الانتخابية.

رابعا": إشكالية البحث

تكمن إشكالية هذا البحث في غياب التعداد السكاني الشامل في العراق منذ عقود، وما يترتب على ذلك من اختلال في توزيع الدوائر الانتخابية وتمثيل السكان في البرلمان مما يثير سؤالاً مركزياً ومحورياً للإشكالية (ما هو أثر التعداد السكاني على العملية الانتخابية في العراق وشفافيتها ومن خلال ما تقدم توجد أسئلة فرعية كالآتي: -

١ - ما هي حقيقة التعدادات السكانية التي جرت في العراق وما هي دقتها وشموليتها؟

٢ - هل يؤثر التعداد السكاني في سجل الناخبين؟

٣ - هل يؤثر التعداد السكاني في توزيع مراكز الاقتراع؟

٤ - هل يؤثر التعداد السكاني في توزيع الدوائر الانتخابية؟

٥ - هل يؤثر التعداد السكاني في توزيع مقاعد مجلس النواب؟

خامسا": فرضية البحث

يفترض البحث أنّ عدم الاعتماد على بيانات التعداد السكاني في العراق أدى الى خلل في توزيع المقاعد النيابية وغياب العدالة في التمثيل البرلماني بين المحافظات.

سادسا": منهج البحث

سنعتمد في البحث على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة وهي:

١ – المنهج التاريخي: تتبع تتطور العلاقة بين التعداد السكاني والانتخابات منذ تأسيس الدولة العراقية

٢ – المنهج الوصفي: لوصف واقع التعدادات السكانية والعملية الانتخابية في العراق

٣ – المنهج التحليلي: لتحليل النصوص الدستورية القانونية المتعلقة بالتعداد السكاني والعملية الانتخابية

٤ – المنهج الاحصائي: لتحليل البيانات السكانية والانتخابية واستخلاص المؤشرات الرقمية ذات الصلة.

سابعا": الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على المصادر لم نجد ان بحثا يتعلق بعنوان بحثنا ولكن وجدنا دراسات قريبة من عنوان البحث منها (التعدادات السكانية التي جرت في العراق)عرض وتقييم للاستاذ سعد عبد الرزاق محسن وكذلك من الدراسات السابقة التي لها صلة بالبحث التحليل المكاني للمراكز الانتخابية ومراكز التسجيل في الانتخابات العراقية للدكتور زيد علي حسين الخفاجي

ثامنا" : حدود البحث

١ – الحدود المكانية: تشمل جمهورية العراق

٢ – الحدود الزمانية: سنأخذ التعدادات السكانية والتتبع الزمني لها في العراق وكذلك الانتخابات التي جرت في ظل هذه الفترة وخصوصا بعد العام ٢٠٠٣ وصولا الى عام ٢٠٢٥.

تاسعا": هيكلية البحث

سنقسم هذا البحث على مبحثين

سنتناول في المبحث الأول ماهية التعداد السكاني والعملية الانتخابية في العراق وسنبين ذلك من خلال مطلبين المطلب الأول مفهوم التعداد السكاني والمطلب الثاني مفهوم العملية الانتخابية.

أما المبحث الثاني فسنتناول انعكاسات التعداد السكاني على العملية الانتخابية وسنبين ذلك من خلال مطلبين المطلب الأول أهمية التعداد السكاني في توفير البيانات الإحصائية للعملية الانتخابية اما المطلب الثاني فسنعرض فيه التحديات والقيود في توظيف بيانات التعداد السكاني في العملية الانتخابية.